اقتصاد

المقاطعة توجع ماكدونالدز وستاربكس

لندن ـ **العربي الجديد**

توجع المقاطعة شركات الوجبات السريعة الأميركية، ولا سيما «ماكدونالدز» و«كنتاكي» و«ستاربكس»، إذ بات العزوف عن منتجاتها في الشرق الأوسط وآسيا وأجزاء من أوروبا، بسبب دعم الولايات المتحدة العدوان الإسرائيلي على غزة، يقضم إيرادات تلك الشركات وأرباحها بصورة لافتة. فقد غير الكثير من الداعمين للقضية الفلسطينية والمتعاطفين مع سكان غزة في مناطق مختلفة من العالم عاداتهم الاستهلاكية منذ بدء العدوان على غزة الذي دخل شهره الثامن، مما أدى إلى انخفاض الطلب على الوجبات السريعة التي تقدمها شركات التجزئة الأميركية.

وأصبحت «ماكدونالدز» بصفة خاصة هدفاً رئيسياً للمقاطعة، بعدما أظهرت صور ومقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي تقديم المتاجر التابعة لها في إسرائيل لوجبات طعام لجنود جيش الاحتلال الإسرائيلي في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وطاولت المقاطعة العديد من العلامات التجارية الأميركية والغربية. وقال براندون غوثري، المؤسس المشارك والشريك العام في شركة «شاترانغ كابيتال بارتنرز» لوكالة بلومبيرغ الأميركية إن المقاطعة أثرت على الجميع، لكن «ماكدونالدز» و«ستاربكس» الأكثر تضرراً من هذا الوضع، حيث تملكان عدداً أكبر من الاستثمارات في مصر والأردن والمغرب.

ورغم أن شركة «ماكدونالدز» لم تكشف عن حجم الخسائر الناتجة عن المقاطعة خلال الربع الأخير من 2023، إلا أن رئيسها التنفيذي، كريس كيمبكزينسكي، قال في مكالمة هاتفية، إن الأرباح خلال فبراير/ شباط الماضي مثلت «أكبر تراجع للشركة» في الشرق الأوسط، كما تضررت أيضاً في دول مسلمة أخرى مثل إندونيسيا وماليزيا. كذلك لم تنج بعض امتيازات «كنتاكي» في جنوب شرق آسيا من دعوات المقاطعة، حيث اضطر أكثر من 100 منفذ لبيع منتجات كنتاكي في ماليزيا إلى الإغلاق مؤقتاً. كما حاولت «كيو إس آر براندز»، وهي الشركة الماليزية المسؤولة عن إدارة متاجر كنتاكي هناك، استعطاف قاعدة عملائها الكبيرة من المسلمين بالقول إنها تُشغل أكثر من 18 ألف عامل في البلاد، و85% منهم تقريباً مسلمون. بالانتقال إلى باكستان، تحصل العلامات التجارية المحلية للمياه المعدنية والمشروبات الغازية في بعض متاجر البقالة على مساحة رفوف بارزة وأفضلية في العرض بدلاً من «كوكا كولا» و«بيبسي»، بعدما كان المشروبان يتمتعان بشعبية كبيرة في البلاد خلال العقود الماضية. وجرى تداول منشورات كثيرة بين المواطنين الباكستانيين تصف الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات، بما في ذلك العلامات التجارية للمشروبات الأميركية، بأنها منتجات مرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي. وقالت الشركة الباكستانية التي تصنع عبوات الألمنيوم التي تُعبأ فيها منتجات «بيبسي» و«كوكاكولا» خلال تقريرها ربع السنوي إنها شهدت انخفاضاً في مبيعاتها بنسبة 11% خلال الربع المنتهي في 31 مارس/ آذار الماضي، ويرجع ذلك جزئياً إلى «انخفاض الطلب المحلي» الناتج عن المقاطعة. على غرار آسيا والشرق الأوسط، برزت عواقب المقاطعة أيضاً في شمال أفريقيا، حيث أُغلق أول مطعم «كنتاكي» في الجزائر لفترة قصيرة بعد افتتاحه، وسط احتجاجات على مستوى البلاد في إبريل/نيسان. أما في أوروبا التي تشهد تبايناً في المواقف ووجهات النظر بين الشعوب هناك، فتشير تقارير الشركات إلى تأثرها بالمقاطعة. وذكرت شركة « أم رست هولدينغز» المدرجة في بورصة وارسو، وهي واحدة من أكبر شركات الوجبات السريعة في أوروبا ولها علامات تجارية تشمل «برغر كنغ»، و«كنتاكي» و«بيتزا هت»، في تقريرها للربع الأول من العام الجاري أن الحرب في الشرق الأوسط يمكن أن «تؤثر على ثقة المستهلكين، وتغير ميولهم إلى الاستهلاك والطريقة التي يستهلكون بها»، على الرغم من أنها لم تقل تحديداً ما مدى تأثير حالة عدم اليقين هذه على الأداء حتى الآن.

عجز «غير مسبوق» في شركة فولكافيه (Getty)

نقص القهوة يعكر مزاج عشاقها

تشهد شركة فولكافيه وهي إحدى أكبر شركات تجارة القهوة في العالم، عجزاً «غير مسبوق» للسنة الرابعة في حبوب الروبوستا المستخدمة في القهوة سريعة التحضير، إذ لا تزال فيتنام، وهي المنتج الأكبر لهذه الحبوب، تواجه طقساً جافاً. ومن المتوقع أن يصل حجم محصول القهوة في فيتنام خلال موسم 2024/ 2025 إلى 24 مليون كيس (وزن الكيس يبلغ 60 كيلوغراماً)، وهو أدنى مستوى منذ 13 عاماً، وفقاً لتقرير «فولكافيه» الذي قالت وكالة بلومبيرغ الأميركية إنها اطلعت عليه. وسبّبت قلة هطل الأمطار في فيتنام «أضراراً لا يمكن إصلاحها» لأزهار البن، بينما تأثر الإنتاج أيضاً بانخفاض استخدام الأسمدة وتقلصت مساحات زراعة القهوة. وأدت محدودية المعروض إلى ارتفاع متواصل في أسعار «الروبوستا» هذا العام، إذ صعدت العقود الآجلة المتداولة في لندن إلى أعلى مستوى لها خلال يوم واحد من التداول تجاوز 4300 دولار في أواخر إبريل/ نيسان.

أخبار

صعود بورصة مصر

حققت البورصة المصرية مكاسب سوقية بلغت نحو 84,4 مليار جنيه (1,79 مليار دولار)، خلال تعاملات الأسبوع الماضي، ليغلق رأس المال السوقي للأسهم المقيدة بالسوق عند 1,837 تريليون جنيه، بنمو بلغت نسبته 4,8%.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي

«إيجي إكس 30» بنسبة 4,06%، ليصل إلى مستوى 27205,14 نقاط، وصعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس 70» بنسبة 4,85% إلى مستوى 5940,01 نقطة، ونما مؤشر «إيجي إكس 100» الأوسع نطاقًا بنسبة 5,22% ليغلق عند مستوى 8587,17 نقطة. وبلغ إجمالي قيمة التداول بالبورصة المصرية نحو 192,7 مليار جنيه، فيما بلغت كمية التداول نحو 4,198 مليارات ورقة مُنَفِّذَة على 573 ألف عملية، وفق بيانات إدارة البورصة.

موديز ترفع تصنيف السعودية

رفعت وكالة موديز تصنيف السعودية الائتماني بالعملة المحلية والأجنبية إلى «Aa1» من «Aa2»، مشيرة وفق ما نقلت وكالة رويترز، إلى زيادة القدرة على التنبؤ بالسياسات وعمليات صنع القرار الحكومية التي تؤثر على القطاع الخاص. وبالنسبة لأكبر دولة مصدرة للنفط الخام في العالم، يمثل النمو الاقتصادي غير النفطي أولوية قصوى، وقامت الحكومة بتسريع سياسات تحفيز الاستثمار في السياحة وتوسيع القطاع الخاص. وتعمل السعودية على تسريع الجهود الرامية إلى تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، في إطار خطة تُعرف باسم رؤية 2030. وتهدف إلى تطوير قطاعات مثل السياحة والصناعة وتوسيع القطاع الخاص وتوفير فرص العمل.

ارتفاع الائتمان في عُمان

ارتفع إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قِبل القطاع المصرفي العماني بنهاية مارس/آذار الماضي بنسبة 2,9%، ليصل إلى 30,8 مليار ريال (80 مليار دولار). وأظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي، وفق وكالة الأنباء العمانية، أمس السبت، أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص نما 3,6% إلى 25,9 مليار ريال. وأشارت البيانات إلى استحواذ الشركات غير المالية على الحصة الأكبر من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص التي بلغت 45,4%، يليها قطاع الأفراد بنسبة 45%. أما النسبة المتبقية فقد توزعت على قطاع الشركات المالية بنسبة 5,8% والقطاعات الأخرى بنسبة 3,8%. وسجّل إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي نمواً بنسبة 11,7% ليصل إلى 30,3 مليار ريال بنهاية مارس/آذار، وضمن هذا الإجمالي، شهدت ودائع القطاع الخاص ارتفاعاً بنسبة 13,7% لتصل إلى 20,2 مليار ريال.

خسائر الكهرباء والمياه ترفع ديون الأردن

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أظهرت بيانات رسمية ارتفاع ديون الأردن إلى مستويات قياسية بنهاية العام الماضي، الأمر الذي أرجعه البنك المركزي إلى تمويل الحكومة لعجز الموازنة العامة، وكذلك تمويل عجز موازنة سلطة المياه وتلبية احتياجات شركة الكهرباء الوطنية المملوكة بالكامل للحكومة. وقال البنك المركزي في تقرير مفصل حول واقع المديونية اطلعت عليه «العربي الجديد» إن رصيد دين الحكومة بشقيه الداخلي والخارجي، خلال العام الماضي، ارتفع بحوالي 2,7 مليار دينار (3,8 مليارات دولار) مقارنة مع نهاية عام 2022، ليبلغ حوالى 41,2 مليار دينار (58 مليار دولار). وبحسب التقرير، فإنه وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، ارتفع رصيد الدين الحكومي بمقدار 2,7% ليبلغ 114,1% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع 111,4% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2022، نتيجة نمو حجم رصيد الدين بأكثر من نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لعام 2023.

وأشار البنك المركزي إلى أن «كلا من الدين الداخلي والخارجي ساهما في ارتفاع رصيد الدين الحكومي، إذ ارتفع كل من الدين الداخلي الحكومي بمقدار 910,7 ملايين دينار، ليبلغ حوالي 22,5 مليار دينار، مشكلا ما نسبته 62,3% من الناتج المحلي الإجمالي والرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 1,78 مليار دينار، ليصل إلى حوالي 18,7 مليار دينار».

ووصلت مديونية شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه البالغة حوالي 8,7 مليارات دينار إلى نحو 21,1% من رصيد دين الحكومة في نهاية العام الماضي، لتسجل 24,1% من إجمالي الناتج المحلي. وقال الخبير الاقتصادي هاشم عقل لـ«العربي الجديد» إن مديونية سلطة المياه وكذلك شركة الكهرباء الوطنية ساهمت بشكل كبير في ارتفاع حجم مديونية الأردن خلال العام الماضي، متوقعا أن تشهد المزيد من الارتفاع هذا العام نتيجة استمرار خسائر شركة الكهرباء والاحتياجات التمويلية لها وكذلك الحال بالنسبة لسلطة المياه. وأضاف عقل أن الحكومة مضطرة إلى الاقتراض أيضا لتغطية عجز الموازنة، الذي يتجاوز ملياري دولار قبل احتساب المنح الخارجية التي يحصل عليها الأردن من عدة جهات، ما يدفع بمستويات الدين العام إلى مستويات قياسية غير مسبوقة.

حالٌ وناس

الحرّ يفاقم أزمات المياه في دول عربية

أعباء اليمنيين ترتفع

يفاقم الطقس الحار أزمة الحصول على مياه الشرب في اليمن، ما يرفع أعباء السكان الذين يعاني معظمهم من الفقر، بالترافق مع الغلاء بفعل الانهيار الاقتصادي المستمر منذ سنوات

صنعاء ـ **محمد راجح**

لم يعد بائع المياه اليمني عابد المطري، يستطيع التزود بكميات المياه التي كان يحصل عليها سابقاً من الآبار الموجودة في العاصمة صنعاء، حيث تشحّ الموارد بينما يشهد الطلب ارتفاعاً متزايداً وسط ارتفاع درجات الحرارة، ما يدفع موزعي المياه إلى رفع أسعارها، وفق ما يفاقم أعباء المستهلكين في البلد الذي يعاني معظم سكانه من انهيار معيشي. يشير المطري الذي يوزع المياه عبر ما يُعرف بالـ«وايت» في اليمن، وهو عبارة عن صهريج تحمله شاحنة في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى رفض ملاك الآبار المزودة للمياه رفع الكمية المحددة لكل سائق شاحنة بغية الحفاظ على مستوى المياه في الآبار وعدم سحب كميات كبيرة تفوق قدراتها وحجم منسوبها.

تواجه الشاحنات التي تبيع المياه، بسبب ذلك إلى جانب عوامل عدة أخرى، صعوبة بالغة في ملء الصهاريج التي تحملها لتغطية الاحتياجات اليومية مع ارتفاع الطلب من قبل المواطنين منذ حلول فصل الصيف والارتفاع القياسي في درجة الحرارة.

ويقول المواطن جلال الشيباني، من سكان صنعاء، لـ«العربي الجديد»، إن فاتورة المياه لشهر إبريل/ نيسان الماضي التي سددها مطلع الشهر الجاري وصلت إلى 18 ألف ريال (33,8 دولاراً وفق سعر الصرف في صنعاء) بعد أن كانت تتراوح خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي سبقت الشهر الماضي بين 10 آلاف و14 ألف ريال، لافتاً إلى أن عدد أفراد أسرته يبلغ خمسة أفراد فقط. ويتوقع الشيباني أن تتجاوز فاتورة مايو/ أيار 20 ألف ريال، فيما يقدّر آخرون ارتفاع فواتير استهلاكهم بشكل تصاعدي إلى أكثر من 25 ألف ريال.

يدير ملاك العقارات والمباني السكنية أو من ينوب عنهم نظام استهلاك المياه القائم الذي يشمل نسبة كبيرة من الأسر في مدينة صنعاء، وذلك بحسب عدادات ترصد مستوى الاستهلاك يتم إجمالها في فواتير تُسلّم للسكان يستأجرون هذه المباني والعقارات السكنية، حيث لا يمتلكون مبانيَ خاصة بهم، في حين تتوزع عملية استخدام المياه في المنازل، وفق المواطن عماد الصلوي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، بين غسل الملابس وأواني الطبخ والاستحمام واستخدامات أخرى، بينما تُدفع كثير من الأسر التي تعتمد على محطات التحلية المنتشرة في العاصمة اليمنية صنعاء تكاليف إضافية لتوفير مياه الشرب. من جانبه، يقول ياسر أحمد، حارس أحد المباني السكنية، لـ«العربي الجديد»، إن المشكلة لا تقتصر على ارتفاع أسعار المياه، بل تشمل أيضاً نقص التزويد وسط زيادة الاستهلاك اليومي. ويلفت إلى أن الأسعار تتفاوت من منطقة إلى أخرى، إذ تصل تكلفة الصهريج في مدن مثل تعز وعدن إلى أكثر من 30 ألف ريال. ويتفاوت سعر صرف الدولار بين مناطق سيطرة الحوثيين، إذ يبلغ نحو 533 ريالاً، بينما يتجاوز في مناطق الحكومة المعترف بها دوليا 1730 ريالاً. وتقدر نسبة السكان في اليمن الذين لا يستطيعون الوصول الى مصادر مياه محسنة بنحو 60% وفق مصادر رسمية، يأتي ذلك في الوقت الذي دفع ارتفاع أسعار المياه المنقولة بالشاحنات نسبة كبيرة من اليمنيين إلى خيارات صعبة وشاقة لتوفير المياه تجعل بعضهم يقطعون مسافات طويلة وشاقة لتعبئة المياه من أماكن بعيدة عن مناطق سكنهم. بدوره، يتحدث ماجد صلاح، بائع مياه، لـ«العربي الجديد»، عن أن هناك من يستطيع الحصول على احتياجاته من المياه بالتنقل بين أكثر من بئر عاملة في صنعاء، لافتاً إلى أن مبلغ تعبئة الصهريج الواحد تصل إلى 1500 ريال، لكن هناك تكاليف أخرى تضاف، كالوقود وغيرها من التكاليف مع عدم إغفال المسافة التي تُقطع لإيصال المياه إلى المستهلك الذي قد يكون يسكن في مناطق بعيدة عن أماكن التزود بالمياه. ومنذ مطلع الشهر الجاري، تنخفض مدة استخدام الكمية المعتادة من المياه لدى غالبية الأسر بحسب عدد أفرادها ومستوى استهلاكها مع تفاوتها من مدينة لأخرى في ظل تداخل أسباب وعوامل إضافية في بعض المدن مثل عدن، حيث تؤثر أزمة الكهرباء كثيراً بعملية التزود بالمياه واستهلاكها على مستوى المنازل مع ارتفاع تكاليف الحصول على مياه الشرب التي تزيد عملية استهلاكها خلال الفترة بشكل تصاعدي يقدّره كثير من المواطنين بنحو أربعة أضعاف الاستهلاك المعتاد، فضلاً عن التضخم الواسع لصانع المياه المعدنية التي شهدها اليمن خلال الفترة الماضية.

في السياق، دشّنت تعز جنوب غربيّ اليمن مشروع الخط الرئيسي الناقل للمياه من «بئر شارع جمال» إلى الخط الناقل الذي يخدم أكثر من 80 ألفاً من المستفيدين، إلى خزانات مؤسسة المياه العامة بدعم وتمويل من منظمات دولية، الذي يأتي وفق مسؤولين محليين ضمن جهود استكمال ربط آبار المدينة بخزانات مؤسسة المياه وتعزيز جهود ضخ المياه للمواطنين بما يخفف من معاناتهم جراء الأضرار الكبيرة التي لحقت بشبكة المياه والصرف الصحي بسبب الحرب والصراع في اليمن، إضافة إلى إقرار آلية ضخ المياه للمواطنين بشكل منتظم وتوفير الاحتياجات اللازمة لوصول المياه إلى منازل المواطنين. ويقول نبيل الحبيشي، الباحث الاقتصادي والمتخصص في مجال البيئة لـ«العربي الجديد»، إن التغيرات المناخية أهم مشكلة يعاني منها اليمن منذ نحو خمس سنوات، وقد فاقمت أزمة المياه وندرتها وما يتعلق بها من تبعات، حيث زادت النزاعات كثيراً خلال الفترة الماضية على المياه مع توسع الحفر العشوائي للآبار وقلة منسوب الأمطار، أو سقوطها في غير مواعيدها وعدم الاستفادة منها، حيث تُهدَر كمية كبيرة من مياه الأمطار بالتزامن مع انخفاض التمويلات التي تستهدف إنشاء السدود والخزانات الخاصة بتجميع المياه.

تكلفة صهريج المياه تصل في صنعاء إلى 18 ألف ريال وفي عدن إلى 30 ألفا

يصنيون يصطفون قوارير بلاستيكية بالمياه في خزانات شيّدها متبرعون في صنعاء، 13 سبتمبر 2023 (محمد حمود/ الأناضول)

ارتفاع أسعار الصهاريج يضاعف معاناة نازحي سورية

إدلب ـ **هادية المنصور**

زاد ارتفاع أسعار صهاريج المياه في مخيمات إدلب شمالي سورية من معاناة النازحين، الذين أصبحوا مضطرين إلى شراء المياه النظيفة على نفقاتهم الخاصة بعد توقف معظم مشاريع المياه التي من ضمنها تزويد المخيمات بالموارد، ما جعلهم في مواجهة مباشرة مع زيادة الضغوط والأعباء المالية وصعوبة تأمين حتى الأساسيات.

تقول أسمهان السلمو (38 عاماً) المقيمة في مخيمات كفرديان شمال غربيّ إدلب إن «توقف مشاريع إمداد المخيمات بالمياه كان بمثابة صاعقة بالنسبة إلينا، وخصوصاً مع غياب فرص العمل والدخل الثابت وغلاء المياه، حيث يكلفنا شراء برميل واحد من المياه 15 ليرة تركية (0,46 دولار) وهو لا يكفي لأكثر من يوم واحد مع محاولة التقنين إلى أبعد حد ممكن».

تضيف أسمهان لـ«العربي الجديد» أن أسرتها بحاجة إلى ثلاثين برميلاً من المياه شهرياً، أي ما يعادل 450 ليرة تركية (14 دولاراً) في الوقت الذي لا يستطيع زوجها تأمين ثمن الغذاء لأفراد الأسرة البالغ عددهم سبعة أشخاص، ولا يتعدى دخله الشهري من عمله المتقطع في المياومة (العمل بأجر يومي) الفي ليرة تركية، هذا إن توافر عمل بالأصل.

أما النازح حسام المراعي (48 عاماً) المقيم في مخيمات المشاميس في البحوري غرب مدينة معرة مصرين، فيقول إن الوضع مع انقطاع المياه المجانية عن المخيم ماساوي بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، خصوصاً أن معظم ساكني المخيم يعانون البطالة والفقر المدقع. ويضيف: «اعمل في محل سوبر ماركت مقابل 75 ليرة تركية في اليوم، هذا المبلغ أوزعه على مواصلات للوصول إلى مكان العمل وشراء الخبز والغاز المنزلي والمنظفات والأدوية، وزاد الأمر سوءاً مع شراء المياه أيضاً، فكيف يمكن لهذا المبلغ المتدني أن يكفي». يشير المراعي إلى حاجة أسرته المضاعفة للمياه في فصل الصيف، حيث تكثر استخدامات المياه في الشرب والاستحمام والغسل، وهنا ستبدأ كوارث غياب المياه بالظهور عبر الأمراض المعوية والجلدية وأكثر ما يخشاه زيادة معدلات أمراض الكوليرا والليشمانيا والجرب، وخصوصاً أنها بدأت تظهر بوادر منها على سكان المخيم، ولا سيما الأطفال. يناشد النازح السوري جميع المسؤولين والمعنيين النظر في أحوالهم الصعبة والعمل على إعادة تأمين المياه المجانية على الأقل، حيث تشكل المياه المادة الأساسية للحياة، ولا يمكن الاستغناء عنها وتقنينها كبقية الموارد الأخرى.

من جانبه، يقول مروان الجاويش، صاحب أحد الصهاريج، والعامل في مخيمات دير حسان: «نشتري المياه من البئر الأرتوازية بمبلغ 70 ليرة تركية للصهريج الواحد الذي يتسع لـ 23 برميلاً، فيما يصل سعره علينا نحن أصحاب الصهاريج مع تكلفة الوقود إلى 200 ليرة تركية، فنبيعه بمبلغ 345 ليرة تركية حتى يبقى لنا هامش ربح في النهاية». ويشير إلى أن هناك مصاريف صيانة دورية مكلفة لسيارة النقل لا تقل عن 500 ليرة تركية شهرياً، وهو ما يُنقص من أرباحهم إلى أدنى حدّ، مؤكداً أن ساكني المخيمات فقراء ويلجأون إلى تعبئة المياه ببرميل واحد أو برميلين لضيق أحوالهم المادية، وهو ما يؤدي إلى ضعف البيع أيضاً، فهو لا يبيع أكثر من صهريج واحد في اليوم. ويُرجع الجاويش أسباب نقص المياه في مخيمات النازحين إلى غياب الدعم وإقامة المخيمات في مناطق نائية يصعب وصول شبكات المياه إليها، والكثافة السكانية ضمن المخيم الواحد، عدا عن تأثير الجفاف، ولا سيما مع حلول فصل الصيف وموجات الحرّ القاسية، ما يضاعف الحاجة إلى المياه.

وفي أحدث تقرير له تحدث فريق «منسقو استجابة سورية» (منظمة مجتمع مدني مستقلة مكونة من العديد من المختصين في مجالات العمل الإنساني) عن غياب المياه النظيفة والصالحة للشرب عن 53% من مخيمات النازحين، حيث وصلت أعداد المخيمات غير المخدومة بالمياه إلى أكثر من 991 مخيماً، علماً أن العائلات النازحة في المخيمات تنفق ما يقارب 20% من إجمالي دخلها على المياه في فصل الشتاء وترتفع النسبة إلى 33% في فصل الصيف.

وطالب الفريق المنظمات كافة، العمل على تأمين المياه النظيفة وتقديم مستلزمات النظافة للنازحين والعمل على إصلاح شبكات الصرف الصحي المكشوف، والبدء بمشاريع فعلية لترحيل النفايات ضمن مخيمات النازحين في الشمال السوري.

ويعاني سكان المخيمات في مناطق شمال غرب سورية، منذ سنوات، نقصاً في تأمين العديد من احتياجاتهم، على رأسها المواد الغذائية، وتتزايد احتياجات المخيمات مقابل تزايد عجز المنظمات وقلة الدعم، حيث بلغ عدد السكان الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية شمال غربي البلاد نحو أربعة ملايين و600 ألف شخص في عام 2022، بينهم ثلاثة ملايين و300 ألف يعانون انعدام الأمن الغذائي، ومليونان و900 ألف نازح في الداخل، بحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا). وسبّبت الحرب في سورية تدميراً واسعاً للبنية التحتية في الكثير من مناطق البلاد.

المياه النظيفة والصالحة للشرب تغيب عن 53% من مخيمات النازحين

تحقيق

يفضح الجفاف هشاشة سوق العمل في المناطق الريفية بالمغرب، إذ تتصاعد معدلات البطالة بشكل مخيف ما يثير قلق الحكومة والمراقبين على حد سواء، فالزراعة تمثل 12% من الناتج الإجمالي المحلي، وتستوعب الأرياف 38% من السكان

تعطل سواعد الأرياف

الجفاف يعصف بفرص العمل المرتبطة بالزراعة في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

دق فقدان فرص العمل في الزراعة وارتفاع معدل البطالة في الأرياف، ناقوس الخطر في ظل الجفاف الذي يعرفه المغرب في الأعوام الخمسة الأخيرة، ما يدفع الحكومة إلى التوجه نحو البحث عن بلورة برنامج للتشغيل في الأرياف.

وتلاحظ المندوبية السامية للتخطيط، في تقريرها حول سوق العمل في الربع الأول من العام الجاري، أن سوق الشغل لا تزال تعاني من آثار الجفاف، إذ سجلت ما بين الفصل الأول من 2023 والفصل نفسه من العام الجاري، فقدان 159 ألف فرصة عمل. ويتجلى أن معدل البطالة في الأرياف انتقل من 5,7% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الماضي إلى 6,8% في الفترة نفسها من العام الحالي، بينما عرف معدل التشغيل تراجعاً من 47% إلى 45,6%.

وتظهر بيانات المندوبية السامية للتخطيط التي اطلعت عليها «العربي الجديد» استمرار تداعيات الجفاف على معدلات التشغيل في الأرياف، التي فقدت بالأساس 198 ألف فرصة عمل على مدار العام الماضي.

وتجلى تأثير الجفاف على الاقتصاد المحلي أكثر في الأعوام الخمسة الأخيرة. فقد سبب الجفاف في العام الحالي انخفاض المساحة المزروعة بالحبوب بنسبة تقدر بـ 42,5%، مقارنة بمتوسط السنوات الخمس. ويرتقب أن ينخفض محصول الحبوب في العام الحالي، بحسب تقديرات البنك المركزي إلى 2,5 مليون طن، بينما تقدره وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات بنحو 3,12 ملايين طن، مقابل 5,5 ملايين طن في 2023، بينما كانت الحكومة تراهن على حصد 7,5 ملايين طن، ما يؤشر إلى تراجع القيمة المضافة الزراعية.

وتدمير فرص العمل في الأرياف يثير قلق الأوساط الاقتصادية، خاصة أن الزراعة تمثل 12% من الناتج الإجمالي المحلي وتستوعب 38% من الساكنة النشيطة. ويجري فقدان فرص العمل في الأرياف في ظل تأكيد تقارير مؤسسات دولية ومحلية أن المغرب هو أحد أكثر البلدان شحاً في المياه في العالم. فقد سجل البنك الدولي في تقريره حول التنمية والمناخ، أن المغرب يقترب بسرعة من الحد المطلق لندرة المياه البالغ 500 متر مكعب للفرد سنوياً. ويضيف البنك الدولي أن تزايد حالات الجفاف وشدتها يشكلان مصدراً رئيسياً لتقلبات الاقتصاد الكلي، وتهديداً للأمن الغذائي في المملكة، فمن الممكن أن يؤدي انخفاض توافر المياه وانخفاض غلة المحاصيل بسبب تغير المناخ إلى خفض الناتج الإجمالي المحلي بنسبة تصل إلى 6,5%.

ويلاحظ البنك أن الزراعة البعلية (تعتمد على الأمطار) تتأثر سلباً بالجفاف وشح المياه، مشيراً إلى أنه نظراً لكون تلك الزراعة لا تزال تمثل 80% من المساحة المزروعة وتشغل معظم القوى العاملة الزراعية، فإن التغيرات الناجمة عن تغير المناخ على الزراعة البعلية قد تؤدي إلى هجرة 1,9 مليون مغربي إلى المناطق الحضرية.

وتساهم وضعية البطالة في الأرياف في زيادة الضغط على سوق العمل في المغرب في بطالة وصلت في العام الماضي إلى 13%، حيث يلاحظ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (مؤسسة دستورية مستقلة) في تقرير اطلعت عليه «العربي الجديد»، أن نمو النمو الحالي ليس دامجاً بالشكل الكافي، ما دام الاقتصاد لا يخلق فرص عمل كافية لاستيعاب 300 ألف شاب من الوافدين على سوق العمل سنوياً.

غير أن المجلس يلاحظ في تقريره الصادر في وقت سابق من مايو/ أيار الجاري، أن نقص الفرص الاقتصادية يكون أكثر حدة في الأرياف، حيث تتركز الأنشطة بشكل رئيسي حول الزراعة، مما يجعل هذه الفرص عرضة لتقلبات المناخ، سيما في ظل ضعف الاهتمام بالأنشطة غير الزراعية وتنويع مصادر الدخل البديلة. ولم يفوت رئيس الحكومة عزيز أخنوش، فرصة بمناسبة مناقشة الحصيلة المرحلية للحكومة بالغرفة الثانية من البرلمان، كي يعلق على بيانات البطالة الذي تعتبر قياسية مقارنة بالمستويات المسجلة في الأعوام السابقة، حيث ربط ذلك بندرة المياه في ظل الجفاف، فهو يؤكد على أن شح المياه يؤثر على الإنتاج وفرص العمل. غير أن مصدراً مطلعاً يؤكد أن الحكومة تعكف على بلورة رؤية لتحفيز التشغيل الأرياف، خاصة في ظل توالي سنوات الجفاف الناجم عن التغيرات المناخية، التي ستؤثر على الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالزراعة. ويضيف المصدر لـ«العربي الجديد» أن الهجرة من الأرياف إلى المدن من أجل تأمين فرص عمل لم تعد ممكنة في السياق الحالي في ظل ضعف النمو، الذي لا يتعدى 3%، وقلة فرص العمل في المدن التي قفزت فيها البطالة من 15,8% إلى 16,8%. في السياق، يقول الكاتب العام للجمعية المغربية للتنمية الفلاحية في جهة «الدار البيضاء - سطات» الفاطمي بوركيزية، إن توفير فرص عمل ومحاصرة البطالة في الأرياف، يستدعي تشجيع الزراعات الخريفية التي تتمحور بشكل كبير حول الحبوب، والتي تؤمن بشكل خاص قوت المزارعين الصغار وإيراداتهم من تسويق المحاصيل.

ويؤكد بوركيزية في تصريح لـ«العربي الجديد» أنه يمكن تشجيع المزارعين على الانتظام في تعاونيات من أجل توفير مطاحن صغيرة وإتاحة جزء من مدخلات الأعلاف التي أضحت أسعارها مرتفعة، بشكل يؤثر على مربي المواشي، مشيراً إلى ضرورة الانخراط في مسار للتنمية القروية يأخذ بعين الاعتبار التغير المناخي الزاحف. ويضيف أنه يفترض تثمين بعض المحاصيل في بعض المناطق مثل تلك التي توفر الزيتون أو الحمضيات، حيث سيؤدي ذلك إلى توفير فرص عمل لأبناء الأرياف الذي يضطرون في بعض الأحيان إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص عمل هشة وتوسع دائرة الفقر.

وأفضى التباين الكبير في درجات الحرارة الدنيا والقصوى في المغرب إلى اضطرابات في دورات إنتاج المحاصيل. وأدى ارتفاع درجات الحرارة خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، المقترن بقلة تساقط الأمطار، إلى تفاقم الإجهاد المائي في العديد من مناطق زراعة الحبوب في المملكة وتسبب في خسائر كبيرة في زراعة الحبوب، لا سيما في جهة الدار «البيضاء ـ سطات»، وتستمر تداعيات الجفاف، إذ بلغ متوسط تساقط الأمطار في 22 مايو/أيار الجاري حوالي 237 ملم، بانخفاض بلغت نسبته 31% مقارنة بموسم عادي (349 ملم)، وبزيادة قدرها 9% مقارنة بالموسم السابق (217 ملم) في نفس التاريخ. وتبلغ نسبة ملء السدود للاستخدام الزراعي على المستوى الوطني حوالي 31% مقابل 30% في الموسم السابق في التاريخ نفسه، وفق البيانات الحكومية.

ويؤكد محمد الإبراهيمي، عضو جمعية مكثري الحبوب، أن الجفاف أدى إلى ضعف نمو القمح في المناطق التي تعرف تاريخيا بإنتاج يتيح للمغرب تأمين جزء كبير من حاجته. وأشار الإبراهيمي إلى أن مستوى المحصول في العام الحالي، يدل على الصعوبات التي يعاني منها مزارعو الحبوب بسبب الجفاف، ما يفرض التوجه أكثر نحو توفير بذور مقاومة للجفاف.

198000

تظهر بيانات المندوبية السامية للتخطيط الحكومية في المغرب استمرار تداعيات الجفاف على معدلات التشغيل في الأرياف خلال الربع الاول من العام الجاري، بينما فقدت بالاساس 198 الف فرصة عمل العام الماضي.

80% من المساحة المزروعة في المغرب تعتمد على الأمطار

تغير المناخ قد يؤدي إلى هجرة 1,9 مليون مغربي إلى المناطق الحضرية

انخفاض محصول الحبوب 33%

أفضى الجفاف الذي عرفه المغرب في الموسم الحالي إلى تراجع حاد في محصول الحبوب، ما يعزز التوجه نحو الاستيراد الذي ينتظر أن يصل إلى مستويات قياسية. وأعلنت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، أمس السبت، عن محصول الحبوب المتوقع في العام الحالي، في ظل بداية موسم الحصاد، حيث تقدّره بحوالي 3,12 ملايين طن، مقابل نحو 5,51 ملايين طن العام الماضي، بانخفاض تبلغ نسبته 33%، ليعد من بين أضعف المحاصيل التي سجلها المغرب، علما أن الحكومة كانت تراهن على بلوغ 7,5 ملايين طن. وتشير بيانات الوزارة إلى أن محصول القمح اللين يقدر بنحو 1,75 مليون طن، والقمح الصلب في حدود 710 آلاف طن، بينما يقدر محصول الشعير بحوالي 660 ألف طن. وجرت زراعة الحبوب في العام الحالي في سياق مناخي صعب جداً مستمر منذ خمس سنوات. ويتوقع أن يؤدي مستوى المحصول الضعيف إلى التوجه أكثر نحو استيراد الحبوب، خاصة القمح اللين، علما أن المغرب كان استفاد في العام الماضي، في ظل تواضع محصول الحبوب من انخفاض الأسعار في السوق الدولية مقارنة بعام 2022.

مزارع يشير الى تشقق الأرض بسبب الجفاف في اغادير بالمغرب، 22 أكتوبر 2020 (فرانس برس)